**المحاضرة السادسة:**

**أنواع التنمية:**

تتنوع التنمية بتنوع المجالات المستهدفة من هذه التنمية، وهو ما تم الإشارة اليه سلفا عندما تم التطرق لتطور مفهوم التنمية الذي صاحب تور الفكر الاقتصادي وبخاصة في القرن العشرين، حيث تبرز في هذا الاطار العديد من أنواع التنمية، نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر ما يلي:

**1 ـ التنمية السياسية:**

ويشار لها على أنها من أكثر مفاهيم وأنواع التنمية حداثة قياسا بباقي الأنواع وبخاصة الاقتصادية منها، حيث لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، وزاد حجم أهميتها بعد نهاية الحرب الباردة أو ما أصطلح على تسميته بعالم ما بعد الحداثة، وكان ذلك نتاجا طبيعيا لزيادة الاهتمام بالحياة السياسية بصفة عامة، فضلا على انعكاسات الثورة السلوكية على الفكر السياسي، ومن هذا المنطلق أخذت التنمية السياسية في تشكيل أبعادها ومميزاتها مقارنة بباقي مجالات التنمية، لدرجة أن بعضا من روادها كانوا قد اعتبروا التنمية السياسية ضرورة يجب توفرها قبل الشروع في تحقيق التنمية الاقتصادية بل وحتى التفكير في الاعداد لبناء دولة ديمقراطية حديثة، تهدف لتحقيق الاستقرار والتقدم، وبعد نهاية الحرب الباردة أخذ مفهومها أبعادا أكثر تقدما بحيث ركز كبير التركيز على الحقوق السياسية والمدنية للفرد وكيفية جعلها حقوق عالمية، تهدف عبر المشاركة السياسية بكل أنواعها لتحقيق الجودة السياسية التي تعتبر وسيلة ونتيجة للتنمية السياسية في تحقيق أهدافها وبخاصة ما تعلق بالاستقرار السياسي المساهم في تحقيق الأمن الإنساني.

**2 ـ التنمية الاقتصادية:**

وهي أقرب أنواع التنمية لمفهوم النمو، بحيث تعبر عن الجانب المادي الذي تعمل على تطويره الجهات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وتعتبر من ركائز التنمية الشاملة، وتعرف التنمية الاقتصادية في أحد أكثر أبعادها أهمية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي الى حالة الرقي الاقتصادي في معناه المادي، وهي بهذا المعنى أقرب لمفهوم النمو الاقتصادي وما يحتويه من مؤشرات، خاصة وأن التنمية الاقتصادية تركز على استنباط واستنساخ أسليب إنتاجية من أجل تحقيق ما هو أفضل عبر رفع مستويات الإنتاج، بالتركيز سواء على الموار المادية ونظيرتها البشرية على حد سواء، وهو ما يهدف في النهاية لزيادة مستوى الدخل الفردي من اجمالي الدخل القومي.

**3 ـ التنمية الشاملة:**

وسميت بالشاملة كدلالة على شموليتها لمعظم مجالات حياة الانسان، فهي تهدف لتحقيق الرقي والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي فهي تعبر في مفهومها العام على إمكانية الدولة في تحقيق ولم شمل جميع أنواع وأشكال التنمية تحت مظلة واحدة، عبر تحقيق حالة من الترابط العضوي بين كل المجالات، وظهر في منتصف السبعينات كإشارة على ضرورة الفصل بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث أشار جل الباحثين في هذا المقام الى أن أهداف التنمية الشاملة يجب أن تصاغ من منطلق تحسين الظروف المعيشية للأفراد وليس تحسين معدلات النمو الاقتصادي فحسب.

**4 ـ التنمية المستدامة:**

وهنا وجب الإشارة الى أن مصطلح الاستدامة يحمل في طياته بعدا مستقبليا متعلقا بالأجيال القادمة وحقها في كل أنواع وأشكال الموارد المتاحة، في علاقة طرفاها الاقتصاد والبيئة.

وترجع أصول هذه الفكرة الى سنة 1969 من طرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ثم أعيد طرح الفكرة من جديد في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حيث تم ربط ضرورة الحفاظ على البيئة أمام كل مشاريع التقدم الصناعي، وهو ما ركزت عليه كل مؤتمرات الأرض المتتالية بعد ذلك، ابتداءا بقمة الأرض سنة 1992 وما تلاها من قمة الأرض والتي حاولت في مجملها ضرورة تقيد كل مشاريع التنمية وبمختلف أنواعها بالحفاظ على المحيط البيئي بما يحتويه من موارد بيئية وحياتية.